العلوم الاقتصادية
العدد الرابع والسبعون/ المجلد التاسع عشر/ ايلول 2024

دور تحقيق الأمن الغذائي في تحسين مستويات الفقر والنقص التغذوي في العراق

المدرس المساعد محمد مجيد رسولي المعمار
mohammed07802147927@gmail.com
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2023/ 7/17
تاريخ قبول البحث :2023/ 9 /13
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2024/9/15

المستخلص :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهمية تحقيق الامن الغذائي وتحسين مستويات الفقر والجوع (النقص التغذوي) ويمكن ان يتحقق ذلك في العراق من خلال تطوير القطاع الزراعي بالشكل الذي يكون فيه قادراً على سد النقص الحاصل في الغذاء كماً ونوعاً، مما سينعكس على زيادة دخول الافراد الذين يقعون تحت خط الفقر وبالتالي تتحسن معيشتهم وصحتهم.

استخدم الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي للتعامل مع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث، والاستعانة بالمصادر والتقارير المحلية والعربية والدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي ومسوحات وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء.

وسعى الباحث الى التعرف على واقع الامن الغذائي (التحديات والمشاكل)، فضلاً عن واقع الفقر ونقص الغذاء في العراق.

وفي نهاية البحث تم تثبيت جملة من الاستنتاجات التي قد تساعد في تسليط المزيد من الاضواء على موضوع البحث الحالي وصولاً الى اقتراح جملة من التوصيات التي قد تعالج بعض الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العراقي التي تشكل عائقاً امام تحقيق الامن الغذائي باشكاله كافة.

الكلمات المفتاحية : **الأمن الغذائي، النقص التغذوي، خط الفقر،الفقر.**

The Role of Achieving Food Security in Improving levels of Poverty and Malnutrition in Iraq

Assistant lecturer, Muhammad Majeed Rasouli Al-Mimar

General Directorate of Education in Najaf Governorate

Abstract :

The study aims to shed light on the importance of achieving food security and reducing levels of poverty and hunger (malnutrition). They live below the poverty line, which improves their livelihoods and health.

The researcher used the descriptive analytical method to deal with information and data related to the subject of the research, and to seek the help of local, Arab and international sources and reports issued by the United Nations, the World Bank, and surveys of the Iraqi Ministry of Planning - the Central Statistical Organization.

The researcher sought to identify the reality of food security (challenges and problems), as well as the reality of poverty and food shortages in Iraq.

At the end of the research, a number of conclusions were established that may help shed more light on the topic of the current research, leading to a proposal for a number of recommendations that may address some of the imbalances occurring in the Iraqi economy, which constitute an obstacle to achieving food security in all its forms.

Keywords: food security, poverty, poverty line, undernourishment.

المقدمة :

لعل أهم ما يهدد الامن الغذائي في كثير من المجتمعات هو الفقر والجوع ونقص الغذاء، لذى تسعى جميع الامم الى تحقيق الامن الغذائي ومكافحة المجاعة والفقر، وان عدم قدرة الافراد في الحصول على ما يكفيهم من الغذاء والحاجات الاساسية الاخرى يعود الى ارتفاع معدلات الفقر، فضلاً عن تأثير سلسلة من الحروب من الازمات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واضطراب المجتمع وهو ما يتأثر به العراق عبر الحقب الزمنية المتعاقبة. وان انعدام الامن الغذائي لا يقتصر على الجوع فقط, رغم تواصل ارتفاع عدد الاشخاص الذين يواجهون الجوع, وان العديد من الناس حول العالم وان لم يكونوا جياعاً الا انهم يعانون من حالة انعدام الامن الغذائي المعتدل, ولهذا فانهم يعانون من حالة عدم اليقين فيما يخص استطاعتهم الحصول على الغذاء الجيد مما يضطرون الى تقديم تنازلات للحصول على غذاء بجودة اقل. على الرغم من امتلاك العراق الموارد الطبيعية والمادية والبشرية الا ان تخلف القطاع الزراعي هي السمة الابرز بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي ادت الى عدم قدرته على سد الاحتياجات الزراعية الاساسية المحلية الغذائية وغير الغذائية وبالتالي اللجوء الى الاستيراد الذي زاد في عجز الميزان التجاري للعراق.

ولعل زيادة انتاجية عوامل الانتاج من خلال معالجة مشاكل التربة وتوفير مخزون مياه استراتيجي واستخدام الحزمة الاتكنلوجية ومحاربة الفساد المالي والاداري من اهم العوامل التي تساهم في تحقيق الامن الغذائي وسد نقص الغذاء وتخفيض مستويات الفقر.

ومما تقدم فقد توزع موضوع بحثنا الحالي على المباحث الآتية :

المبحث الأول : مشكلة البحث،واهميته، واهدافه، وفرضيته، وحدوده ، تعريف المصطلحات، والمنهجية.

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي : مفهوم الامن الغذائي وسماته، مفهوم الفقر وابعاده .

المبحث الثالث : واقع الامن الغذائي في العراق وواقع الفقر ونقص الغذاء .

الخاتمة : الاستنتاجات والتوصيات .

المصادر .

المبحث الأول

مشكلة البحث Problem of The Research

تتمثل مشكلة البحث بأن القطاع الزراعي في العراق يعاني من تدهور كبير على الرغم من امتلاكه المقومات اللازمة للاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي كالتربة والمياه والمناخ، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة القطاع الرزاعي من سد احتياج الغذاء (الاستهلاك الغذائي المحلي) واتساع فجوته، مما القى بظلاله على اتساع حجم فجوة الفقر وزيادة اعداد الافراد الذين لا يستطيعون تأمين الحد الادنى لاحتياجاتهم الاساسية من الغذاء وبالتالي زيادة اعداد الافراد الذين يقعون تحت خط الفقر.

أهمية البحث Importance Of The Research

يكتسب بحثنا الحالي أهميته من الزيادة في نمو السكان العالمي وكذلك البلدان العربية ومنها العراق، الامر الذي يعني زيادة الاستهلاك الغذائي ومزيداً من الضغط على الموارد الطبيعية للبلد، يقابله تخلف القطاع الزراعي وعدم قدرته على سد هذا الطلب المتزايد على الغذاء مما يزيد من معاناة الفقراء في الحصول على الغذاء الكافي للعيش، اذ ان ظاهرة الفقر هي بطبيعة الحال تعبر عن مدى النقص الحاص في الحاجات الاساسية للانسان التي من اهمها(الغذاء) فضلاً عن الحاجات الاساسية الاخرى كالرعاية والسكن الصحي، التعليم والخدمات العامة، وغيرها.

هدف البحث Aim Of The Research

يسعى الباحث الى ابراز اهمية تحقيق الامن الغذائي في العراق من خلال الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وزيادة قدرته الانتاجية والتنافسية وتقليص حجم الفجوة الغذائية من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعي والمنتجات الحيوانية، وهذا له الاثر الايجابي من حيث زيادة الاجور وتحسن الوضع المعيشي، بالتالي تقليل فجوة الفقر التي تفيد المعلومات بانهم الافراد الذين يقعون تحت خط الفقر وهم الذين لايستطيعون تأمين احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية.

فرضية البحث hypothesis Of The Research

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لتحقيق الامن الغذائي في العراق دور هام جداً في تخفيض مستويات الفقر وتخفيف حدته، اذ ان العمل على زيادة الانتاج الزراعي وتقليص الفجوة الغذائية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد تدريجياً والتخلص من التبعية الغذائية سيؤدي ذلك كله الى زيادة فرص العمل الذي يعني تحسن القدرة الشرائية الأمر الذي يؤدي الى زيادة القدرة على تأمين الحاجات الغذائية الاساسية وبالتالي تقليص فجوة الفقر.

حدود البحث Search Limits

الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية لمنطقة البحث محافظات العراق كافة بضمنها محافظات اقليم كردستان العراق, " اذ يقع العراق في جنوب غرب آسيا ويحتل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي وتحده تركيا من الشمال اما من الشرق فتحده ايران, ومن الغرب الخليج العربي وسوريا والاردن, ومن الجنوب الكويت والسعودية, ويمتد العراق بين خطي عرض (3722-295) شمالاً وبين خطي طول(4845-3845) شرقاً".

الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للبحث للمدة 1990(سنة الاساس) التي اعتمدها الباحث, 2019(سنة المقارنة) مع الاستفادة من بيانات الدراسات السابقة وتقارير وزارات المالية والتخطيط والتعاون الانمائي العراقية والموارد المائية, فضلا عن تقارير البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تعريف المصطلحات

الامن الغذائي :" وهو مصطلح يشير الى توافر الغذاء دون اي نقص، او الى اقتراب افراد المجتمع من متطلباتهم الغذائية في الزمن الذي يحتاجونه لتلبية نشاطاتهم الانتاجية والحياتية بانتظام, فضلا عن استخدامه كمعيار لمنع حدوث نقص او انقطاع في الغذاء في أي وقت".

- **الفقر:** يشير هذا المصطلح الى تدني مستويات المعيشة لافراد المجتمع، وهو يشير كذلك الى مستوى الحرمان الذي يعانونه المتمثل بتدني الرعاية الصحية والمستوى التعليمي وانعدام السكن اللائم ونقص الغذاء الشديد، فضلاً عن عدم قدرتهم على مواجهة الظروف الصعبة كالمرض والاعاقة والازمات.
- **خط الفقر:** وهو مؤشر يستخدم لقياس الفقر على اساس مستويات الاستهلاك او الدخل، اي يعد الفرد فقيراً اذا كان مستوى استهلاكه او دخله اقل من مستوى الحد الادنى اللازم لتلبية الاحتياجات الاساسية.
- **النقص التغذوي:** "يعرف على انه مؤشر الحالة التي يكون عندها استهلاك الغذاء المعتاد عليه للشخص الواحد الذي هو (متوسط الاستهلاك اليومي خلال عام واحد) ويكون غير كافٍ لتامين الطاقة الغذائية اللازمة كماً ونوعاً للحفاظ على حياة موفورة النشاط والصحة"

منهجية البحث Methodology Of The Research

- اعتمد الباحث المنهج الوصفي في التحليل للوصول الى النتائج والتوصيات وذلك من خلال بيانات الدراسات السابقة وتقارير وزارات المالية والتخطيط والتعاون الانمائي العراقية والموارد المائية, فضلا عن البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والجهازالمركزي للاحصاء العراقي .

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي

أولاً: مفهوم الامن الغذائي (The Concept Of Food Security)

اختلفت الآراء وتعددت حول مفهوم الامن الغذائي، وتعددت تعاريفه لتعدد اساليب تحقيقه، فقد عُرف الامن الغذائي (Food Security) بأنه" المصطلح الذي يشير الى اقتراب الافراد من متطلباتهم الغذائية في الوقت الذي يحتاجونه لتلبية نشاطاتهم الانتاجية والحياتية" (النجفي، 1999، 11).

وقد عرفت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة(F.A.O.) الامن الغذائي بأنه " ضمان حصول كل الافراد وفي كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفرة للصحة، ولا يأتي ذلك الا بتوفير امدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع " (نوري ومكطوف، 2019،2).

كما وتعرفه لجنة الامن الغذائي العالمية بأنه " تمتع البشرية كافة في جميع الاوقات لغرض الحصول على اغذية كافية وسليمة من الناحيتين المادية والاقتصادية وتلبي حاجاتهم الاغذائية وتتناسب مع اذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم الصحة والنشاط " (بالخير، 2015، 27).

وان التعريف الاكثر تداولاً هو" قدرة المجتمع على توفير احتياجات الغذائية الاساسية لافراد الشعب كافة، وضمان الحد الادنى من تلك الاحتياجات بانتظام " (عبد السلام، 1998، 90).

اما البنك الدولي فقد عرف الامن الغذائي بأنه " حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الاوقات على الغذاء الكافي لحياة نشيطة وسليمة وان عناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله " (حسن، 2011، 142).

كما وتشير منظمة الصحة العالمية الى ان الامن الغذائي هو " مجموعة الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع إعداد الغذاء التي تجعل منه آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي " (ببلقاسم وملكية، 2009، 7).

وللأمن الغذائي سمات و ابعاد عديدة، فأما السمات فأنها:

1. **الاكتفاء :**" وهو القدرة على الانتاج والتخزين واستيراد الغذاء الكافي ليلبي الحاجات الغذائية للمجتمع".
2. **الثبات :** "بحيث تكون التباينات الموسوية في حدها الادنى بما يخص الوصول الى الغذاء".
3. **الاستقلال الذاتي :**" بما يضمن تقليل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية الى ادنى حد".
4. **العدالة :** "بأن تحصل كل المجتمعات البشرية على الغذاء الكافي وهو معنى العدالة في حده الادنى".
5. **الاستمرارية :**"ويعني ضمان تمتع النسق البيئي بالحماية الكافية والتحسن التدريجي عبر الزمن" (صاحب، 2013، 15-16).

أما أبعاد الامن الغذائي فأنها تتمثل بالآتي :

1. ضمان زيادة تنوع انتاجية المحاصيل الزراعية والغذائية بشكل كفؤ ومستدام.
2. العمل على تقليل التباين في انتاجية المحاصيل الزراعية والغذائية .
3. تسهيل وتعزيز الوصول الى الغذاء لكافة افراد المجتمع وتحسين جودة التغذية لاصحاب الدخول المتدنية في المجتمع لتجنيبهم تفاقم المشاكل الصحية جراء سوء التغذية مثل انخفاض الوزن عند الولادة, والتقزم لدى الاطفال دون عمر الخامسة.
4. تطوير وتحسين الحصيلة الغذائية لافراد المجتمع كافة, من خلال الاستخدام الامثل للاغذية المنتجة لنظام غذائي متوازن (المصدر السابق نفسه، 2013، 15-16).

ثانياً: مفهوم الفقر (The Concept Of Poverty)

الفقر بمفهومه المبسط هو " تدني مستوى المعيشة للافراد والاسر، او يمكن الاشارة الى انه الحرمان المادي الذي يتجلى في مؤشرات عديدة اهمها انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني مستوى الخدمات والرعاية الصحية/ وتدني المستوى التعليمي، فضلاً عن الحرمان من امتلاك السكن الصحي الملائم والسلع المعمرة" (لايدامي، 2014، 3). وقد عرف البنك الدولي الفقر على انه " عدم القدرة على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة " (الفارس، 2001،

21). وان الحرمان الفسيولوجي هو احد دلالات الفقر التي يمكن النظر اليها، اذ يعد الفرد فقيراً في مرحلة زمنية ما، عندما لايكون قادر على الوصول الى الموارد الاقتصادية بالشكل الكافي الذي يمكنه من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لاشباع حاجاته المادية والاساسية بشكل ملائم (حمزة وآخرون، 2002، 26).

وان ظاهرة الفقر هي بطبيعة الحال ظاهرة معقدة متعددة الجوانب عادة ماتنجم عن اختلالات هيكلية لمستويات متداخلة عديدة منها الدولة والاقتصاد، والمجتمع، وتعدد الثقافات والبيئة، ومن ابرز العوامل التي تحدد الواقع الذي يواجهه اولئك الذين يعيشون حالة الفقر في معظم الاحيان هي الوصول المقيد المحدد لفرص العمل المدرة للدخل والخمات الاساسية التي تضمن العيش الكريم (سلطان، 2008، 104).

وبالجدير بالذكر ان للفقر معانٍ وابعاد عديدة، لاسيما ان فقر الدخل لا يشكل الا بعداً واحداً من ابعاد الفقر، اذ يعد "افتقار الفرد لامكانية الحصول على التغذية الجيدة، والافتقار الى امكانية التعلم واكتساب المعرفة بشكل كافٍ هو ما يعرف بمقياس فقر القدرات (ابو العينين،2004، 9)"، فضلاً عن ان المرض والرعاية الصحية الرديئة تعد من مصادر الفقر، حيث تؤدي ارتفاع تكاليف العناية والرعاية الصحية الى استنزاف الدخل وفقدانه بسبب المرض (Nafziger, 2006, 167). ومما يجدر الاشارة اليه هو وجود مؤشرين رئيسين للتعبير عن الحد لادنى للفقر وهما :

- **خط الفقر المدقع :** " وهو الحد الادنى من الدخل الذي يمنح الافراد المقدرة على سد تكاليف اشباع حاجاتهم الغذائية الاساسية المعبر عنها بعدد السعرات الحرارية اللازمة على وفق النمط الغذائي السائد في مجتمع معين اللتي تمكنه من المحافظة على استمرارية حياتهم الطبيعية بحدود معينة " (حنوش، 2000، 6).
- **خط الفقر المطلق :** " ويعرف على انه ذلك المستوى من الدخل الذي يفقد الافراد دونه المقدرة على تغطية التكاليف الاجمالية لاشباع حاجاتهم الاساسية اللازمة لضمان استمرارية ممارسة الفعاليات الانسانية الاساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والمستويات الملائمة من التعليم والصحة والنقل المحددة على وفق نمط الحياة القائمة في مجتمع معين ضمن الحدود الدنيا " (المصدر السابق نفسه، 2000، 6).

وللفقر اسباب عديدة، لكن يمكن ان نصنف اهمها بناءً على عدد من الابعاد التي تسهم بمجموعها تكوين الفقروهي :

1. **البعد الاقتصادي :** ان للتقلبات والازمات الاقتصادية التي تحدث في مجتمعات معينة التي تؤدي الى عدم الاستخدام الامثل للموارد من شأنها ان ترفع المستوى المعيشي والاقتصادي لافراد المجتمع. وتعد معدلات النمو الاقتصادي اكثر الاسباب اهمية من حيث تأثيرها على كل من الفقراء ومستوى الانتاج، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الاخرى المثبطة لمعدلات النمو الاقتصادي ذات التأثير السلبي على الفقراء من خلال اجراءات عديدة منها تقليص التحويلات من القطاع العام الى الفقراء التي ستولد آثار سلبية على معدل نمو الناتج وبالتالي سيؤدي الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، فضلاً عن خفض الاستثمار العام الذي سيؤدي الى خفض الاستثمار في القطاع الخاص مما يتسبب بخفض معدل النمو، وبالتالي سيؤثر بشكل مباشر على دخول الفقراء(Agenor,2002,13).

2. **البعد السياسي :** للحروب والنزاعات بالغ الاثر على المجتمعات المدنية التي ادت الى عسكرتها، حيث يتم توجيه الموازنة نحو الانفاق العسكري الذي اثقل ميزانية البلد لعقود من الزمن، الامر الذي ادى الى ضياع فرص الاستثمار الذي يمكن ان يوجه نحو تطوير القطاعات الاقتصادية وتأسيس قاعدة انتاجية متكاملة، والنتيجة لهذه النزاعات هي زيادة معناة الطبقة الهشة من المجتمع(UNDP,1997,35-36).
3. **البعد الاجتماعي :** يعد تمايز المجتمعات وظهور الطبقية في مجتمع ما بيئة خصبة لبروز ظاهرة الفقر وتدني مستويات المعيشة للافراد، لانه سيكون الوصول الى الموارد لطبقات معينة أسهل بكثير من وصول الفقراء لها، وهو مايقلل الفرص لهذه الطبقة باختزال الموارد والامكانات المتاحة الامر الذي يؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر، وان الابعاد الثلاثة هذه تعد مكملة لبعضها البعض لانتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي وزيادة الحرمان(البنك الدولي للانشاء والتعمير، 2000، 1).

المبحث الثالث : واقع الامن الغذائي، وواقع الفقر في العراق

أولاً: و اقع الامن الغذائي في العراق (التحديات والمشاكل) :

يعد القطاع الزراعي أحد أهم مقومات تحقيق الامن الغذائي ، اذ انه يساهم بتوفير الغذاء الكافي للسكان من مختلف المحاصيل كالحبوب والخضروات والفاكهة بأنواعها فضلاً عن المنتجات الحيوانية، ولهذا فأن تطوير القطاع الزراعي سيسهم بتحقيق الامن لاغذائي وتنويع منتجاته وذلك من خلال ادخال المحاصيل الزراعية الجديدة التي بدورها ستفضي نحو الاهداف المنشود هي زيادة الاجور وتحسن الوضع المعيشي، بالتالي تقليل فجوة الفقر، فضلاً عن تقليل الاعتماد على الاستيراد بتوفير السلع والمنتجات اللازمة للاستهلاك المحلي، الأمر الذي يؤدي الى تقليص كميات العملة الصعبة الخارجة من البلد والاستفادة منه لتطويرالقطاع الزراعي و القطاعات الاقتصادية الاخرى، وتوفير فرص عمل كبيرة، فضلاً عن مساهمته في تقليل نسب البطالة في الريف. ولكن تقف جملة من المشاكل والتحديات بوجه تحقيق الامن الغذائي التي قد تضعف دوره في تخفيض مستويات الفقر في العراق وهي كالآتي :

1- **مشكلة التصحر:** يعد التصحر من المظاهر الطبيعية التي القت بظلالها على الجوانب الزراعية والاقتصادية، وهي تحول كثير من الاراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الى صحراء وذلك لعدة اساب منها الاستخدام غير المنتظم او المفرط والعوامل المناخية كالجفاف وتراكم الكثبان الرملية والاملاح، وعدد السكان المتزايد، وسوء الاستخدام البشري للاراضي وغياب الزراعة العلمية المنتظمة،كل هذه العوامل ساعدت على تدمير التربة. وبسبب التغيرات المناخية فأن الامم المتحدة تتوقع ان يواجه الدول العربية ومنها العراق ظرف صعب كتراجع الامطار الى (اقل من 50%)، وبحسب الاحصاءات الرسمية فأن 92% من مساحة العراق الكلية مهددة بالتصحر (الجهاز المركزي للاحصاء:التقرير الاحصائي البيئي للعراق عام2009).

مشكلة تدهور الانتاج الزراعي : تعرض معظم المحاصيل الزراعية المنتجة في العراق الى التدهور، حيث اشارت البيانات الرسمية للحكومة الى تدني مستويات الانتاج التي لا تكاد ان تغطي نسبة 8.6% من الحاجة الفعلية للاستهلاك

المحلي بعد عام 2003. ومن خلال الجدول (1) والشكل (1) الذي يمثلان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في العراق في الناتج المحلي الاجمالي

1- للمدة (1990-2019) فأننا نشاهد تدهور نسبة مساهمة القطاع الزراعي وانخفاضها الى 3.7% عام 2019 بعد ان كانت 20% عام 1990.

جدول (1) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 1990-2019

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP(%)	السنوات	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP(%)	السنوات	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP(%)
1990	**20**	**2000**	**32**	**2010**	**4.9**
1991	**25**	**2001**	**32**	**2011**	**4.2**
1992	**25.30**	**2002**	**8.6**	**2012**	**4.1**
1993	**33.17**	**2003**	**8.4**	**2013**	**6.5**
1994	**3148**	**2004**	**6.9**	**2014**	**6.9**
1995	**30**	**2005**	**6.9**	**2015**	**3**
1996	**30.99**	**2006**	**5.8**	**2016**	**2**
1997	**30**	**2007**	**4.9**	**2017**	**2**
1998	**35.80**	**2008**	**3.7**	**2018**	**2.8**
1999	**32.80**	**2009**	**4.4**	**2019**	**3.7**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات, اعداد مختلفة للتقارير الاحصائية السنوية.

شكل(1)نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 1990-2019

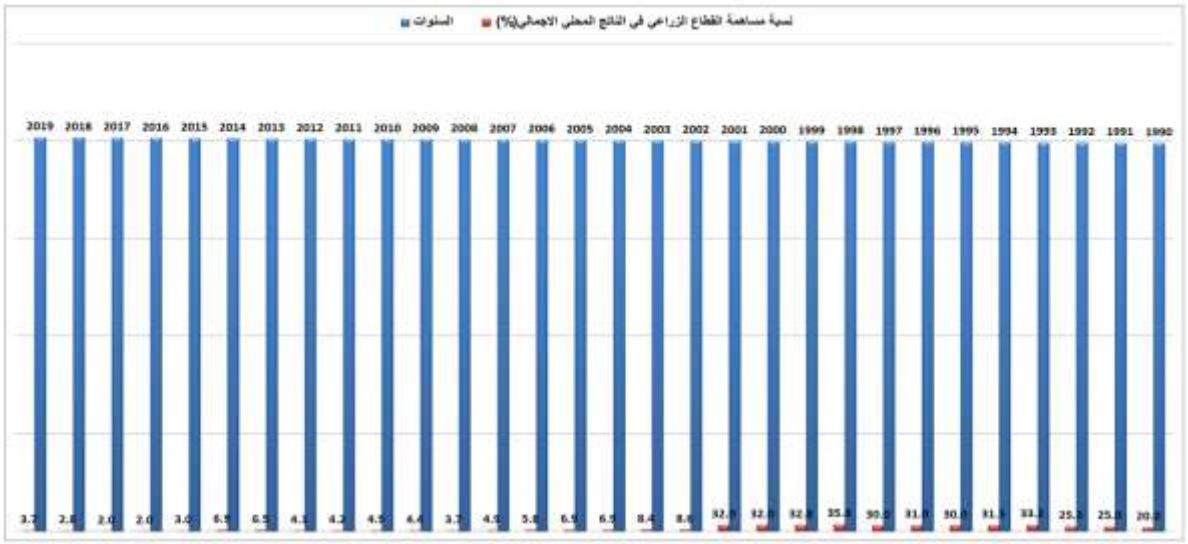

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1).

1- **مشكلة استيراد المنتجات الزراعية :** بسبب تخلف القطاع الزراعي فقد ولد نقص كبير في المنتجات الزراعية الأمر الذي ادى الى ان يسد هذا العجز بالاستيراد، اذ تشكل السلة الغذائية نسبة (47.6%) من اجمالي الواردات، حيث

بلغت قيمة استيرادات القطاع الخاص 1129.9 مليون دولار عام 2003، اما الاستيرادات السنوية لمفردات البطاقة التموينية بلغت اكثر من 3.5 مليار دولار التي شملت في الأغلب الحنطة والشعير والزيوت.

جدول(2) الصادرات العر اقية

السنة	الصادرات الزراعية الف دينار
2007	52434446395
2008	35830423692
2009	15332338860
2010	17228062559

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية (2009-2010)

ومن خلال الجدول(2) في اعلاه نشاهد انخفاض حاد في الصادرات الزراعية التي انخفضت الى 17.2ترليون دينار عراقي عام 2010 بعد ان كانت 52.4 ترليون دينارعراقي عام 2007، وهي اشارة واضحة بتدهور الميزان التجاري الزراعي العراقي لتظافر عدة اسباب اهمها الانخفاض في غلة الدونم لأهم المحاصيل الزراعية الجدول(3) نتيجة تخلف المكائن والآلات الزراعية وتخلف طرق الري وتخلف التعامل مع مشاكل التربة مما ادى الى الانخفاض المستمر في انتاجية الارض، وبالتالي تقلصت الصادرات الزراعية الأمر الذي يشير الى اعتماد البلاد على الصادرات النفطية (اقتصاد ريعي)، الأمر الذي ادى الى تدني الدعم للقطاع الزراعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير الامن الغذائي, فضلاً عن عدم مواكبة الطلب المحلي.

جدول(4) مقارنة بين واردات المياه ونوعيتها لنهري (دجلة والفرات) قبل وبعد انشاء المشاريع التركية والسورية,

نهر الفرات				
التفصيلات	الحدود السورية التركية		الحدود السورية العراقية	
	قبل التطوير	بعد التطوير	قبل التطوير	بعد التطوير
معدل الواردات المائية	30.377	14.2	27.4	8.45
نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة	250	500	457	350-1250
نهر دجلة				
التفصيلات	الحدود العراقية التركية			
	قبل التطوير	بعد التطوير		
معدل الواردات المائية	19.49	9.16(*)		
نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة	250	تردي أقل مقارنة مع نهر الفرات		

المصدر: وزارة الموارد المائية العر اقية، تقارير غير منشورة، 2004.

(*) نسبة المتبقي للعراق (7.68) مليارم^3 بعد ان تم طرح حصة سوريا البالغة (1.5) مليارم^3 .

1- **مشكلة تملح التربة :** وهي ارتفاع نسبة ملوحة التربة نتيجة تفاعل الظروف الطبيعية كارتفاع درجة الحرارة والجفاف وعدم الاستخدام الصحيح لمياه الري وسوء التصريف الطبيعي للتربة، فضلاً عن العوامل الاخرى، مثل الاساليب

الاروائية الخاطئة، وانعدام مشاريع البزل لتصريف المياه الزائدة، كذلك" طبيعة مياه انهار العراق التي تحمل كميات كبيرة من الاملاح تقدر بنحو(22) مليون طن سنوياً، اذ يعد العراق من اكبر مناطق العالم تكويناً للملح الطبيعي، كما ويتم فقدان اكثر من (400) الف دونم سنوياً كمتوسط بسبب التدهور الحاصل في خواص التربة" (النجم، 1962، 213).

مشكلة استخدام الحزمة التكنلوجية : اي عدم الجدية في استخدام المدخلات الزراعية الحديثة في العراق، كالمكائن والآلات والمعدات الزراعية المتطورة، والبذور المحسنة، والاسمدة والمبيدات وتنويع طرق استخدامها، كذلك تحديث انظمة الري واساليب مكافحة الآفات الزراعية، فكل ما تقدم له الاثر الايجابي في حال العمل به على انتاجية الغلة الزراعية والحصيلة النهائية للمنتج كماً ونوعاً لينافس المستورد ويسد الطلب المحلي المتزايد. ناهيك عن "انعدام الخزين الاستراتيجي من الحبوب، فأن العراق لم يمتلك اي مخزون استراتيجي بعد عام

2- 2003 من الحبوب، في حين كان يمتلك اكثر من(1.500.000) طن كخزين استراتيجي خلال مدة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي(خلف، 2008، 21)".

3- **مشكلة الفساد الاداري والمالي :** يعاني العراق بدرجة عالية من الفساد المستشري بجميع مفاصل الدولة لاسيما القطاع الزراعي، حيث يأتي ترتيب العراق حسب مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) "حيث حل العراق في المرتبة 178 في هذا المؤشر من بين 180 دولة لعام 2007 وتحسن نسبياً ليحل في المرتبة 162 عام 2019"، اذ يؤدي الفساد الى ارتفاع تكاليف الانتاج الى مستويات غير حقيقية على المستوى الكلي مما يؤدي الى خفض النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة توجيه الانفاق نحو المعاملات المرتبطة بانتاج القطاعين العام والخاصوهذا بدوره سيلحق الضرر بالقطاع الزراعي وبالأمن الغذائي على حد سواء، فضلاً عن نقص الغذاء(عبد الجميد، 2008، 216).

4- **سوء ادارة الانسان للثروة الحيوانية :**

أ- **الرعي الجائر :** يحدق عندما تتعرض النباتات الى الرعي المكثف للماشية مما يؤدي الى ازالة او تقليل الغطاء النباتي للمراعي الطبيعية وغير الطبيعية، ويعد هذا النوع من الرعي احد ابرز اسباب التصحر وتآكل التربة، حيث تقدر المساحة الكلية التي تقتلع شجيراتها بنحو (2000 هـ سنوياً) وهي مساحة هائلة اذا ما قورنت بمساحة العراق البالغة 438.317كم^2 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007، ص ص $^{22-18}$).

ب- **الذبح الجائر :** تشير هذه المشكلة الى عدم ذبح الحيوانات المخصصة للاستهلاك البشري وفق الاساليب العلمية الصحيحة والصحية، "حيث يتم في كثير من الاحيان الذبح لأعمار تحت سن الفطام مما يؤدي الى خسارة كبيرة في الحصول على اللحوم الجيدة، فضلاً عن ذبح النعاج الحوامل وصغيرات السن وأبقار الحليب (الفخري، 1982، 270)".

ج- **محدودية العناية البيطرية :** حيث يلاحظ محدودية اعداد الاطباء البيطريين من اصحاب الكفاءة والخبرة في عموم البلاد ومحدودية المستشفيات البيطرية المتخصصة بل وانعدامها في بعض المناطق، كذلك شحة الادوية والمعدات الطبية اللازمة لمعالجة الامراض، فضلاً عن تدني مستوى الارشاد والتوعية البيطرية (المصدر السابق نفسه، 1982، 270).

ثانياً: و اقع الفقروالنقص التغذوي في العراق

تعد ظاهرة الفقر(Poverty) من ابرز التحديات التي تواجه الناس منذ العصور القديمة والى يومنا هذا،" وان الفقر الذي يعاني منه الافراد هو ليس مجرد نقص في الدخول بل يشمل اشكال عديدة من الحرمان كسوء الرعاية الصحية، وتدني مستوى التعليم، والسكن الملائم ونقص الغذاء". كما وان الفقر في العراق قد ارتبط بخصائص المرحلة الانتقالية لتي شهدها وما رافقها من سياسات خاطئة ادت الى تدهور مؤسسات الدولة كافة.

من خلال الجدول(5) سنتعرف على الفقراء(من هم) والتوزيع الجغرافي للفقرعلى مستوى المحافظات كافة :

جدول (5) اهم نسب مؤشرات الفقرpoverty في العراق للعام 2007

المؤشر		القيمة
خط الفقر (الف دينار/فرد/شهر)	الوطني	٧٦,٩
	الغذاء	٣٤,٣
	غير الغذاء	٤٢,٦
نسبة الفقراء(%)	الاجمالي	٢٢,٩
	الحضر	١٦,١
	الريف	٣٩,٣
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الاجمالي	٦,٩
	الحضر	٣,٥
	الريف	٣,٤
فجوة الفقر(%)	الاجمالي	٤,٥
	الحضر	٢,٧
	الريف	٩,٠

المصدر: وزارة التخطيط العر اقية، الاستر اتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر2009، ص80 .

حيث يتبين من الجدول(5) ان خط الفقر هو 67.896 دينار عراقي بعد جميع كلف الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، اي ان دليل الافراد المحلي بنسبة (22.9%) اعلى من دليل الافراد الفقراء الدولي بنسبة (13.9%) المعتمد على خط الفقر البالغ (2.50) دولار امريكي للفرد الواحد يومياً. وان خط الفقر الرسمي في العراق هو (76.896) دينار عراقي مستند الى الانفاق والاحتياج الفعلي للسكان ويعد الاقرب لتحليل اسباب الفقر(وزارة التخطيط، 2009، 9)

وان الجدول (5) يبين كذلك فيما يخص فجوة الفقر التي تشير الى مدى ابتعاد الاسر عن خط الفقر البالغ (4.5) وان أي تحسن في دخولهم او زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي سيتحسن مستوى الخدمات العامة وسيساهم في انتشالهم من الفقر، وان هذا المؤشر ليس موحداً في جميع المحافظات فهو متباين، اذ يعد اكثر من (40%) فقراء في بعض المحافظات كمحافظة المثنى (49%)، ومحافظة بابل (49%)، ومحافظة صلاح الدين (40%)، اي ان فجوة الفقر تزداد كلما ازدادت نسبة الفقر(وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء،2009، 10). وبالجدير بالذكر فأن تدني مستوى الدخل لدى الافراد له بالغ الاثر بما يخص (الحرمان الغذائي)، اذ يعد 17% من العراقيين ضمن فئة الدخل الخمسية الاقل محرومية غذائية بنسبة فقر

الرعاية الصحية، وتدني مستوى التعليم، والسكن الملائم ونقص الغذاء". كما وان الفقر في العراق قد ارتبط بخصائص المرحلة الانتقالية لتي شهدها وما رافقها من سياسات خاطئة ادت الى تدهور مؤسسات الدولة كافة.

من خلال الجدول(6) سنتعرف على الفقراء(من هم) والتوزيع الجغرافي للفقر على مستوى المحافظات كافة :

جدول (6) اهم نسب مؤشرات الفقرpoverty في العراق للعام 2007

المؤشر		القيمة
خط الفقر (الف دينار/فرد/شهر)	الوطني	٧٦,٩
	الغذاء	٣٤,٣
	غير الغذاء	٤٢,٦
نسبة الفقراء(%)	الاجمالي	٢٢,٩
	الحضر	١٦,١
	الريف	٣٩,٣
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الاجمالي	٦,٩
	الحضر	٣,٥
	الريف	٣,٤
فجوة الفقر(%)	الاجمالي	٤,٥
	الحضر	٢,٧
	الريف	٩,٠

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر2009، ص80 .

حيث يتبين من الجدول(6) ان خط الفقر هو 67.896 دينار عراقي بعد جميع كلف الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، اي ان دليل الافراد المحلي بنسبة (22.9%) اعلى من دليل الافراد الفقراء الدولي بنسبة (13.9%) المعتمد على خط الفقر البالغ (2.50) دولار امريكي للفرد الواحد يومياً. وان خط الفقر الرسمي في العراق هو (76.896) دينار عراقي مستند الى الانفاق والاحتياج الفعلي للسكان ويعد الاقرب لتحليل اسباب الفقر(وزارة التخطيط، 2009، 9)

وان الجدول (6) يبين كذلك فيما يخص فجوة الفقر التي تشير الى مدى ابتعاد الاسر عن خط الفقر البالغ (4.5) وان أي تحسن في دخولهم او زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي سيتحسن مستوى الخدمات العامة وسيساهم في انتشالهم من الفقر، وان هذا المؤشر ليس موحداً في جميع المحافظات فهو متباين، اذ يعد اكثر من (40%) فقراء في بعض المحافظات كمحافظة المثنى (49%)، ومحافظة بابل (49%)، ومحافظة صلاح الدين (40%)، اي ان فجوة الفقر تزداد كلما ازدادت نسبة الفقر(وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء،2009، 10). وبالجدير بالذكر فأن تدني مستوى الدخل لدى الافراد له بالغ الاثر بما يخص (الحرمان الغذائي)، اذ يعد 17% من العراقيين ضمن فئة الدخل الخمسية الاقل محرومية غذائية بنسبة فقر

الاستنتاجات

- بالرغم من امتلاك العراق المقومات والامكانيات الموضوعية التي تمكنه من سد احتياجاته الاساسية الغذائية وليتمكن حتى من التصدير لو استثمرها بشكل صحيح، الا ان تخلف القطاع الزراعي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء تسبب بمزيد من المعاناة للفقراء واعاق حصولهم على الغذاء الكافي للعيش الكريم.
- تنامي العجز بالمخزون الغذائي بسبب ارتفاع الاسعار العالمية لمحصولي القمح والرز فضلاً عن السلع الغذائية الاخرى.
- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وصولاً الى ادنى مستوياته بمقدار 2% عام 2017 بعد ان كان يمثل 35.80% عام 1998.
- ان من اهم ما يتطلبه تحقيق الامن الغذائي في العراق هو زيادة انتاجية عوامل الانتاج التي تؤدي بدورها الى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني، مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الكلي من حيث تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المحاصيل الزراعية الاساسية، وبالتالي سيؤدي الى انتعاش دخول الافراد ورفع قدرتهم الشرائية وسد النقص بامدادات الغذاء والحاجات الاساسية الاخرى.
- من المشاكل التي تعيق تحقيق الامن الغذائي في العراق هي انخفاض مخزون المياه الاستراتيجي نتيجة سياسات دول الجوار التي ينبع منها نهري دجلة والفرات، فضلاً عن تدهور نوعيته بسب عوامل عديدة منها الجفاف والاحتباس الحراري وتغير المناخ العالمي، مما تزيد من مشكلة التصحر التي تعد من اعقد المشاكل التي تعيق تنمية القطاع الزراعي.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتناحر الذي ادى الى ضياع فرص الاستثمار الحقيقي بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية للقضاء على البطالة والفقر، فضلاً عن تمايز المجتمعات وظهور الطبقية الذي زاد من تفاقم ظاهرة الفقر وتدني مشتوى المعيشة.
- تخلف المدخلات الزراعية بسبب عدم استخدام الحزمة التكنلوجية كالمكائن والمعدات الزراعية المتطورة، والبذور المحسنة وانظمة الري المتقدمة.
- الفساد الاداري والمالي مستشري في جميع مؤسسات وقطاعات الدولة ومنها القطاع الزراعي، الذي يؤدي الى زيادة تكاليف عناصر الانتاج والى خفض النمو الاقتصادي مما يلحق الضرر بالامن الغذائي ويعيق تحقيقه.

التوصيات

- استثمار المقومات والامكانيات التي يمتلكها العراق لتطوير القطاع الزراعي وتشجيع المنتج الوطني ليتمكن من سد حاجات الافراد الاساسية الغذائية وغير الغذائية للتخفيف عن كاهل الفقراء.
- زيادة انتاجية عوامل الانتاج الزراعي والحيواني بما يضمن تحقيق الامن الغذائي وتسجيل معدلات نمو مرتفعة بالتالي ضمان استقرار دخول الافراد ليتمكنوا من سد احتياجهم من الغذاء.
- تعزيز المخزون الاستراتيجي من المياه من خلال بناء سدود وخزانات جديدة لتفادي النقص بامدادات المياه من المنبع في دول الجوار لنهري دجلة والفرات، فضلاً عن عاملي الجفاف والاحتباس الحراري.
- الابتعاد عن الحروب والنزاعات والعمل على استقرار البلاد سياسياً واقتصادياً لتوفير البيئة الملائمة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية ومنها الزراعة، وما لهذه التوجهات من اثر ايجابي لتخفيض نسب البطالة والفقر.
- استخدام الحزمة التكنلوجية للمدخلات الزراعية من اجل الحصول على المخرجات عالية الجودة المتمثلة بالمحاصيل الزراعية والتي ستكون بكميات كبيرة تولد فائض بالمعروض لسد الحاجات المحلية من جهة والتصدير من جهة اخرى.
- العمل على سن القوانين الرادعة للفساد والمفسدين، لتوفير ارضية خصبة للاستثمار المحلي والاجنبي، فضلاً عن اثره على تكاليف الانتاج وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية.
- ضرورة العمل على تحقيق متطلبات التنمية الزراعية المستدامة, من خلال دعم برامج الابحاث الزراعية ومواكبة التطور التكنلوجي لزيادة انتاجية الغلة.

المصادر

اولاً – المصادر باللغة العربية

1- ابو العينين، سوزان حسن، (2004)، الفقر في الدول العربية (الاسباب – السياسات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد1، العدد4، كلية التجارة، عين الشمس.

2- الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 21،2001.

3- البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير التنمية الالفية لعام 2001/2000، واشنطن.

4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات, اعداد مختلفة للتقارير الاحصائية السنوية.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2007دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الاراضي في البلدان العربية، جمهورية السودان، الخرطوم، 2007 ،ص18-19 ص 22.

6- اسراء علاء الدين نوري، حسين علي مكطوف،الامن الغذائي في العراق بعد عام 2003: الواقع والتحديات وسبل المعالجة، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية،ميسان،2019،ص2.

7- بلاسم جميل خلف، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة، حزيران، 2008، ص21.

8- حسين جابرعبد الحميد، الفساد الاقتصادي واثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد، 216،2008.

9- حسن طه النجم، العلاقات المكانية لملوحة التربة في العراق، مجلة الاستاذ كلية التربية، جامعة بغداد،المجلد1962،10،ص213.

10- حنوش علي،(2000)، العراق:مشكلات الحضر وخيارات المستقبل(دراسة تحليلية عن مستويات البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية،دار الكنوز الادبية، بيروت.

11- حمزة كريم محمد واخرون، (2002)، الفقر والغنى في الوكن العربي،ط1، بيت الحمة،بغداد،ص26.

12- حمدية شاكر سالم لايدامي، الفقر متعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق، بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 2014،ص3.

13- نشأت مجيد حسن، التحديات التي تواجه الامن الغذاءي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية والاقتصاد،جامعة تكريت،2011،ص142.

14- وزارة المالية/الدائرة الاقتصادية، دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية بعنوان القطاع الزراعي في العراق – اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح،بدون تاريخ،ص6.

15- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية (2009 – 2010).

16- سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للامن الغذائي والفقر في الوطن العربي – اشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحمة، بغداد، 1999، ص16.

17- سهيلة بالخير، دور الضوابط الاخلاقية في تحقيق الامن الغذائي في الاسلام، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2015، ص27.

18- سلاطنية بلقاسم وعرعور ملكية، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده، جامعة محمد خضير، الجزائر،2009،ص7.

19- محمد السيد عبد السلام،الامن الغذائي للووطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد 230،شباط1998، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويتي،ص90.

20- عبد الله قاسم الفخري، الزراعة في الوطن العربي، الطبعة الاولى، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982، ص270.

21- عبد الغفور ابراهيم احمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2008، ص241.

ثانياً – المصادر باللغة الاجنبية

1- Nafzger, E.W., (2006), Economic Development, Cambridge University, UK.

2- Pierre – Richard Agenor, (2002), Macroeconomic Adgstment and The poor analytical Isse and cross – contry Evidence.

3- UNDP, Preventing and Eradicating Poverty: Main Elements of astrategy to Eradicate poverty in the Arab states, support and Management service, New York, 1997.